البيان الختامي للاجتماع الاقليمى الأول للشركاء فى محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

28-29 أيلول / سبتمبر 2005

بتاريخ 28-2005/9/29 اجتمع وزراء وممثلو وزارات العدل العرب الأعضاء بمحور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام المنبثق عن مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية فى الدول العربية فى عمان بدعوة من معالي رئيس المحور وزير العدل الأردني الدكتور عبد الشخانبة.

وقد شاركت كل من الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الأمارات العربية المتحدة
3. مملكة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
6. جمهورية السودان
7. الجمهورية العراقية
8. دولة فلسطين
9. دولة قطر
10. الجمهورية اللبنانية
11. جمهورية مصر العربية
12. المملكة المغربية
13. الجمهورية اليمنية

كما حضر الاجتماع ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالاضافة الى الشريكين الأميركي والفرنسي وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب ومراقبون عن المنظمات الدولية والأقليمية .

وقد تداول المشاركون بالبنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع الاقليمي الأول للشركاء فى محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام كما استعرضوا تجارب تطوير القضاء بالدول المشاركة والمعوقات التى تواجهها وما تعتبره كل دولة من أولويات التطوير لديها .

وقد أجمع المشاركون على أهمية استقلال ونزاهة القضاء وضرورة العمل على تعزيز ودعم هذا المبدأ, واتفقوا على الأمور التالية:

أولاً:

أهمية كافة محاور التطوير التى تم استعراضها أثناء المناقشات ، الا أنه ولضرورة تركيز جهود التطوير على محاور محددة وفقاً لأولويات كل دولة ، فقد أجمع المشاركون على أن تعطى الأولوية فى التطوير للمحاور التالية:

1. **ضمان الحيدة والنزاهة بالعمل القضائى** من خلال:
   أ. تبني معايير موضوعية لاختيار القضاة وتحديد رواتب مناسبة لهم وندبهم ونقلهم وتقاعدهم ومساءلتهم .
   ب. وضع قواعد للسلوك القضائي والمساءلة واشهار الذمة المالية .

ج. تطوير أنظمة التفتيش القضائي من خلال تخصيص عدد كاف من المفتشين وتأهيلهم ووضع معايير موضوعية منضبطة وفق نماذج محددة لأعمال التفتيش واعداد تقارير دورية للقضاة والمحاكم وربط الترقية بالتدريب المستمر والتفتيش .

د. تطوير الانظمة الجزائية لمكافحة الفساد بما يتوافق مع الأتفاقيات الدولية ذات الصلة ، وتفعيلها لخدمة النزاهة .

هـ تعزيز دور النيابة العامة.

و. ضمانات المحاكمة العادلة لا سيما حق الدفاع بما يتلاءم مع الأتفاقيات الدولية فى مجال حقوق الأنسان.

2. **زيادة فاعلية الفصل بالدعاوى وتنفيذ الأحكام وتسريعها من خلال**:

أ. تطوير التشريعات لتيسير اجراءات التقاضي وتلافي البطء فى التبليغات والاعلانات وازالة العوائق التى تعترض الفصل فى الدعاوى بالسرعة المطلوبة .

ب. تبنى وسائل بديلة لفض المنازعات (مثل التوفيق، التحكيم في القضايا المدنية والصلح فى القضايا الجزائية) .

ج. تأهيل وتدريب قضاء متخصص لاسيما بالنزاعات التجارية والمالية مع اعداد وتوفير كوادر ادارية كفوءة .

د. حوسبة أعمال المحاكم واجراءات التقاضي مع تبني أسلوب ادارة الدعوى .

هـ زيادة التعاون بين الشركاء بعملية التقاضي خاصة المحامين.

و. تبني آليات تضمن التنفيذ السريع للأحكام وزيادة التعاون الاقليمي والدولي بخصوصها .

ثانياً:

تلتزم الدول المشاركة بتسمية:

1) المنسق الوطني
2) الفريق الوطني
3) اقتراح ثلاثة خبراء وطنيين لاختيار أحدهم بمعرفة برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP)

على أن توافي الدول رئاسة المحور بالأسماء خلال شهر من تاريخ انعقاد هذا الأجتماع .

ثالثاً:

تحرص الدول المشاركة على تسهيل عمل الفريق والخبراء الوطنيين وتفعيل الحوار الوطني لانجاز المشاريع وتحرير تقارير المسح الوطنية .

رابعاً:

تلتزم اللجان بتحديد أولويات التطوير لديها بما يتوافق مع أولويات التطوير المحددة بهذا البيان .

خامساً:

تعمل الدول المشاركة واللجان الوطنية والخبراء على اعداد التقارير والدراسات اللازمة وفقاً للجدول الزمنى المرفق وبالتوافق مع النموذج والاسئلة والمنهجيات المعدة من الخبير الاقليمي .

سادساً:

أتفق المشاركون على أن يكون موعد الاجتماع الثانى للمحور بشهر نيسان/أبريل 2006 .

سابعاً:

توجيه برقية شكر واكبار لجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وتوجيه الشكر لدولة رئيس الوزراء الأردنى الدكتور عدنان بدران لرعايته أعمال الأجتماع والاشادة بالجهود التى بذلها معالي وزير العدل الدكتور عبد الشخانبة رئيس المحور لتسهيل الاعداد لعقد هذا الأجتماع .

عمان فى 29 سبتمبر / أيلول 2005

مرفق رقم (1)

الجدول الزمنى للمرحلة الأولى

التاريخ	العمل المطلوب أنجازه
نهاية تشرين أول / أكتوبر 2005	تسمية المنسق الوطنى ، فريق العمل الوطنى والخبراء الوطنيين بمعرفة الدول المشاركة وأرسالها لرئاسة المحور
تشرين ثان / نوفمبر 2005	التعاقد مع الخبراء
كانون أول / ديسمبر 2005– كانون ثانى / يناير 2006	عمل الخبراء مع اللجان الوطنية وأجراء المسح
شباط / فبراير 2006	كتابة التقارير الوطنية وصياغتها
أذار / مارس 2006	موافقة قيادة المحور والشركاء على التقارير
نيسان / أبريل 2006	اللقاء الأقليمى الثانى